

حدّ العلامة اللسانية لدى الأصوليين والدرس اللساني الحديث

The concept of the linguistic sign among scholars of jurisprudence and modern linguistic lesson

سعيد فاهم¹

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية

saidfahemtizi@yahoo.fr

إيمان مداني

جامعة البليدة 02

imenedoctoranteblida@gmail.com

تاريخ الوصول 2018/10/30 القبول 2020/11/25 النشر على الخط 2021/01/15

Received 30/10/2018 Accepted 25/11/2020 Published online 15/01/2021

ملخص:

يعدّ القرآن الكريم والسنة المطهرة المصدرين التشريعيين اللذين يستنبط من خلالهما الأحكام الشرعية التي تضمن السعادة في الدارين، ولا يكون فهم الأحكام الشرعية صحيحًا إلا إذا رُوِيَ فيه مقتضى أساليب العربية، وطرائقها الدلالية، وما تتضمنه ألفاظها من معانٍ.

وقد كانت هناك قضايا عديدة ذات اهتمام تركيبي وسميولوجي ودلالي وتداولي كان للأصوليين فيها فضل السبق. لا يستطيع الباحث فهم الألفاظ إلا بواسطة الوقوف على أصل وضعه اللغوي، وكيفية استعماله في المعنى الموضوع له. وغني عن البيان أن الأصوليين قد اهتموا بالمباحث الدلالية، وتوصلوا إلى نتائج ذات قيمة علمية عالية تلتقي مع كثير مما توصل إليه البحث الدلالي عند اللغويين المعاصرين، في التعميم والتخصيص والغموض والوضوح والحقيقة والجاز والمشارك اللفظي، وغير ذلك من القضايا الدلالية.

الكلمات المفتاحية: العلامة اللسانية، علماء اللسان المعاصرون، الدلالة، السيميائيات، التداولية

Abstract:

The Qur'an and the Sunnah are the legislative sources, which the Shari'a rulings are derived. The understanding of the rulings of the Shari'a is valid only if it takes into account the requirements of the Arabic language, its semantic methods and the meaning of its words.

There have been many issues of structural, semiological, semantic and pragmatic interest, in which the Scholars of the principles of jurisprudence have preceded them. The researcher can only understand the words by standing on its epistymology, and how it is used. It goes without saying that those scholars have been interested in semantic investigations and have reached results of high scientific value that converge with many of the findings of semantic research among contemporary linguists in: generalization, specialization, ambiguity, reality and metaphor principle, verbal and other semantic issues.

Keywords: The linguistic sign, contemporary linguists, semantic, semiology, pragmatic

¹ المؤلف المرسل: سعيد فاهم الإيميل: saidfahemtizi@yahoo.fr

مقدمة:

يعدّ القرآن الكريم المصدر التشريعي الأول الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول الحكيم بلسان عربي مبين، فهو دستور المسلمين، (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ). أمّا السنة المطهرة، فهي ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، فهي المصدر التشريعي الثاني. والمسلمون يستنبطون من هذين المصدرين الأحكام الشرعية التي تضمن سعادتهم في الدارين، ولا يكون فهم الأحكام الشرعية صحيحًا إلا إذا رُوِيَ فيه مقتضى أساليب العربية، وطرائقها الدلالية، وما تتضمنه ألفاظها من معانٍ. ومن هنا ارتبطت العربية ارتباطًا وثيقًا بالمسلمين، فأقبلوا على تعلّمها؛ لأنها الأداة الموصلة إلى قراءة الكتاب والسنة، واستنباط الأحكام الشرعية منهما.

والكتاب والسنة نصوص كلامية يجري عليهما ما يجري على أي نص لغوي عند فهمه وتفسيره، ولا سيما أن العربية واسعة الألفاظ والمعاني، ومتعددة الأساليب في مخاطبة القلب والعقل، ففيها المشترك الذي يحمل أكثر من معنى سواء أكان ذلك في المفردات أم في التراكيب فيها العام والخاص والأمر والنهي، المطلق والمقيد، وغيرها. واستنباط الأحكام من النصوص منوط في كثير من الأحيان بتحديد فهم تلك المسائل اللغوية وتمحيصها وتحليلها.

كما كانت هناك قضايا عديدة ذات اهتمام تركيبي وسميولوجي ودلالي وتداولي غطّت معالجتهم لها حقولاً من البحث، حتى ظلت الاتجاهات الدلالية الحديثة تسعى جاهدة إلى تغطيتها. وإذا كانت اللغة أساساً من أسس الاختلاف بين الفقهاء، وفي بعض الأحيان كانت الأساس الوحيد في استنباط الأحكام الشرعية، وأحياناً أخرى كانت من بين الأسس التي يبنى عليها تفسير النصوص، فإن مبحث دلالة اللفظ على الحكم، واحد من المباحث الغنية التي عني بها علماء الأصول بعدّها كانت طريقاً من الطرق التي تنم عن مقصد الشارع.

وإذا تصفحنا أي كتاب من الكتب المؤلفة في أصول الفقه سواء أكانت قديمة أم حديثة، فإننا سنجد فيها المبادئ اللغوية أو مباحث الألفاظ أو دلالات الألفاظ تشغل عادة ما لا يقل عن ثلث حجم الكتاب. وأن الباحث لا يستطيع فهم الألفاظ إلا بواسطة الوقوف على أصل وضعه اللغوي، وكيفية استعماله في المعنى الموضوع له. وغني عن البيان أن الأصوليين قد اهتموا بالمباحث الدلالية، وتوصلوا إلى نتائج ذات قيمة علمية عالية تلتقي مع كثير مما توصل إليه البحث الدلالي عند اللغويين المعاصرين، في التعميم والتخصيص والغموض والوضوح والحقيقة والمجاز والمشارك اللفظي، وغير ذلك من القضايا الدلالية.

لقد شاع حديث مطولا بين الدارسين مفاده أنّ الأصوليين قد سبقوا اللسانيين المحدثين، ولا سيما ذلك الجانب الذي يخص بمباحث الألفاظ. وفي هذا السياق تعترض الباحث جملة من الأسئلة أهمها وأولها: ما مدى استجابة الجانب الدلالي الأصولي لعطاءات الدرس اللساني الحديث؟ وبصيغة أخرى: فيم تتمثل المقاربات التي حققها الأصوليون في دراستهم للدلالة اللسانية من منظور الدرس اللغوي الحديث؟ وهل امتلك الأصوليون الوسائل والجهاز المفهومي والاصطلاحي لتأسيس نظريات في علم الدلالة؟

ومن هذا المنطلق، كان موضوع ورقتنا البحثية يتمحور في: العلامة اللسانية عند الأصوليين في ضوء الدرس اللساني الحديث. محاولين إضاءتها وقراءتها في ضوء ما توصلت إليه الدراسة اللسانية الحديثة، من تداولية وسميائية، وقد اعتمدنا في سياق هذه الأفكار والمبادئ على المزاجية بين الوصف والتحليل المؤسس على المقارنة، ذلك لتوضيح التشابه والتطابق بين الدلالة اللسانية عند الأصوليين وعلماء اللسان المحدثين مستعينا في ذلك بكل التقنيات والمساطر والمفاهيم اللسانية، لكن اعتمدنا أساساً على التداولية والسميائية، ولهذا تتطابق الرؤى والمواقف في بعض الأحيان وتتمايز في أحيان أخرى بين المنحزين التراثي والمعاصر.

1- الدلالة اللسانية بين علماء الأصول واللسانيين المحدثين:

1-1- حد الدلالة اللسانية:

يجد الدارس لمباحث الأصول المختلفة تعبيرات متعددة لمفهوم الدلالة اللسانية، وغير اللسانية متفاوتة في التشكيل اللفظي، ومجمعة على مضمون متقارب، بل يكاد أن يكون واحداً. ومن هذه الآراء التي تطالعنا في كتبهم ما ذهب إليه الأسنوي قائلاً: «كون الشيء يلزم من فهمه شيء آخر»¹ وهذا المعنى نفسه ما ذهب إليه الشريف الجرجاني في قوله: «هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول»²

وانطلاقاً من هذين التعريفين نلاحظ أن الأسنوي والجرجاني يركزان على الدلالة اللسانية وغير اللسانية إلا أن شمس الدين الأصفهاني يركز على الدلالة اللسانية فقط؛ حيث يقول: «اعلم أن دلالة اللفظ عبارة عن كونه؛ بحيث إذا سمع أو تخيل لاحظت النفس معناه»³

ونستشف من التعريفات التي سقناها أن الانتقال من الدال Signifiant إلى المدلول Signifie هو انتقال تلقائي؛ أي مجرد ذكر الدال يتبادر إلى ذهن السامع المدلول، وهذا يستلزم بالضرورة أسبقية المواضع والاصطلاح زمنياً على الكلام، وهذا يومئ لنا بأن الدلالة اللسانية، كيان ذو وجهين، دال ومدلول وهما متلازمان لا انفصام بينهما، وهذا ما أشار إليه الجرجاني: «تعقل المعاني قلما ينفك عن تخيل الألفاظ، وكأن المفكر في المعاني يناجي نفسه بألفاظ مخيلة ولو أراد تجريدتها عنه أشكل عليه الأمر»¹ وهذا الطرح الأصولي في تلازم الدال والمدلول يلتقي مع ما قرره دي سوسير حين ركز على تلازم الدال والمدلول؛ حيث يقول: «...لا يستطيع الإنسان فصل الصوت عن الفكر ولا الفكر عن الصوت ولا يتحقق هذا الفصل إلا على سبيل التجريد؛ فتكون النتيجة لا شيء سوى النظام الصوتي...»⁵

¹ - الأسنوي، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم، (1982) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، ج2، عالم الكتب، بيروت، ص.21.

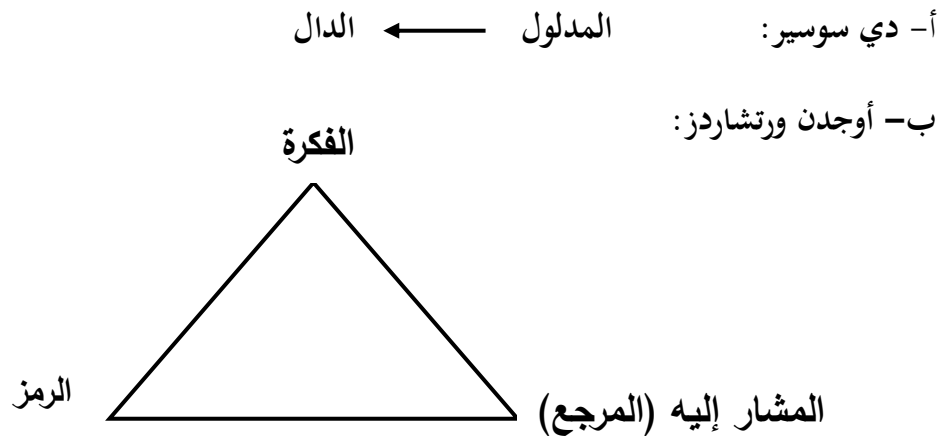
² الجرجاني علي بن محمد الشريف، (1983)، التعريفات، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص.61

³ الأصفهاني أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن، (1986)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ط.1، تح: محمد مظهر بقاء، ط.1، دار المدي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة: ص.154.

⁴ الجرجاني، التعريفات، ص.84.

⁵ De Saussure Ferdinand: Cours de linguistique générale, P.101

ويقصد بالفكر عند دي سوسير الصورة الذهنية (المدلول) التي يستدعيها اللفظ لحظة إطلاقه وهذا ما ذهب إليه معظم الأصوليين؛ حيث نجد هذا الطرح لدى فخر الدين الرازي الذي يرى أن المدلول هو صورة الشيء المتمثلة في الذهن، وأن الدال هو اللفظ، « وإن الألفاظ ما وضعت للدلالة على الموجودات الخارجية، بل وضعت للدلالة على المعاني الذهنية»¹ وهذه المعاني الذهنية قد تكون حسية، مثل الإنسان والحيوان... وقد تكون معنوية كالشجاعة والحرية... وأن الكلام قائم في النفس، وأن تخيل المعاني لا ينفك عن تخيل الألفاظ، فإن هذا يفضي إلى نتيجة، وهي أن الدال عندهم صورة صوتية نفسية وضعت بإزاء الصورة الذهنية، وبذلك يكون اللفظ المنطوق هو الجانب المادي المعبر عن تلك الصورة الصوتية النفسية، وهذا ما عبر عنه دي سوسير، إلا أنه لم يسلم من النقد؛ لأنه أهمل المرجع الذي تخيل إليه الدلالة في الواقع، فأوجدن Ogden وريتشاردز Richards يريان: « أن هناك ثلاثة عوامل تتضمنها أية علامة رمزية العامل الأول: الرمز نفسه le symbole [...] والعامل الثاني: المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع [...] وهذا ما سماه هذان العالمان بالفكر [...] وهناك أخيراً الشيء نفسه الذي ارتبط ذهنياً بشيء آخر وهذا الشيء قد سمي المرتبط ذهنياً»² وإذا ما أردنا توضيح مفهوم كل من دي سوسير وأوجدن وريتشاردز للدلالة، فهي ممثلة في الترسيمتين الآتيتين:



فكلمة الرمز تقابل الدال عند دي سوسير والفكرة تقابل المدلول أما المشار إليه (المرجع) فلا نجد له مقابلاً عند دي سوسير وبإدخال أوجدن وريتشاردز عنصر المرجع يكونان قد ربطا الدلالة بعالم الواقع وفتحاً مجال البحث في العلاقة التي تربط بين المرجع والمدلول، ولم يغفل الأصوليون قضية المرجع فقد أدركها ابن قدامة المقدسي حين قال: « والرجل له وجود في الأعيان والأذهان واللسان فوجوده في الأعيان لا عموم له؛ إذ ليس في الوجود رجل مطلق بل أما (زيد)، وإما (عمرو) أما وجوده في اللسان فلفظة الرجل قد وضعت للدلالة عليهما ونسبتها في الدلالة عليهما واحدة فسمي عاماً لذلك وأما

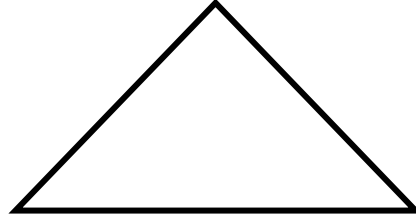
¹ الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، (1981)، الحصول في علم أصول الفقه، ج1، تح: طه جابر العلواني، ط1، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ص.200.

² أولمان ستيفن، دور الكلمة في اللغة، (1988)، تر: كمال بشر، مكتبة الشباب، المنيرة: ص.63.

في الأذهان من معنى الرجل كلياً فإن العقل يأخذ من مشاهدة (زيد) حقيقة الإنسان وحقيقة الرجل، فإذا رأى (عمراً) لم يأخذ منه صورة أخرى¹ وانطلاقاً من هذا القول يجدر بنا أن نمثل هذا التصور للدلالة في المثلث التالي:

الموجود في الأذهان (المدلول)

الموجود في اللسان
(الدال)



الموجود في الأعيان
(المرجع)

وعليه، فإن ابن قدامة المقدسي قد وظف ثلاثة مصطلحات: مصطلح (وجوده في اللسان) يقابل الدال عند دي سوسير والرمز عند أوجدن ورتشاردز، ومصطلح (الذي في الأذهان) يقابل المدلول عند دي سوسير والفكرة عند أوجدن ورتشاردز، ومصطلح (الموجود في الأعيان) هو المرجع لدى أوجدن ورتشاردز ولا نجد له مقابل عند دي سوسير، وبذلك يتشكل المثلث الدلالي لدى ابن قدامة المقدسي كما هو لدى أوجدن ورتشاردز، « اللذين أحدثا ضجة في الدراسة اللغوية بإصدار كتابهما عام 1923 تحت اسم «معنى المعنى» وفيه تساءل العالمان عن ماهية المعنى من حيث هو عمل ناتج عن اتحاد وجهي الدلالة أي الدال والمدلول»²

يتفق أوجدن ورتشاردز مع ما ذهب إليه الأصوليون في ذلك « إلا أنهما يضيفان عللاً أخرى في عملية الربط بين الدال والمدلول وهذه العلل بعضها ذهني وبعضها سلوكي اجتماعي...»³

ومما سبق نلاحظ أن أوجدن ورتشاردز اعتمدا المرجع على غرار جمهور الأصوليين، والمرجع يعني الشيء الخارجي الذي يحيلنا عليه الدليل اللساني، وهو عالم غير لغوي « وهو لا يحدد فقط بالأشياء المادية المحسوسة، فكثيراً من المراجع لا توجد إلا في إطار الخطاب اللغوي فمثلاً « حب أو صداقة» تسجل في الخطاب اللساني، ولكن لا نجد قيمتها الدلالية الحقيقية إلا داخل المجتمع اللغوي»⁴

ولا يخلو التراث اللغوي العربي من مثل هذه البحوث والدراسات الدلالية، فلقد اهتم علماء الأصول بالمعنى ودراسته ووقفوا عنده وقفات جديرة بإمعان النظر فيها لما لها من قيمة علمية « ولقد تجلّى هذا الشكل المنظم من الدراسة اللغوية وخاصة البحوث الدلالية في حضارتنا العربية الإسلامية قبل قرون من ظهوره في العقود الأخيرة في الحضارة العربية المعاصرة التي بهرجت فأنست وخلبت فاستأصلت وأجادت فسلبت واحتكرت كل طريف وبديع، حتى كأنه لم يعرف عند غيرها

¹ المقدسي، موفق الدين عبد الله، (1981)، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، راجعه وأعد فهرسه: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي، لبنان: ص.194.

² مورييس أبو ناضر(1982) " مدخل إلى علم الدلالة الألسني"، مجلة الفكر العربي، عدد 18-19 : ص.32.

³ قاسم سيزا وآخرون، (د.ت) مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات ودراسات، ط.2، شركة دار إلياس العصرية، القاهرة : ص.24.

⁴ CHISS(J.L) FILLIOLET.D.MANGENEAU, initiation à la problématique, TOME.1,LIBRAIRE HACHITTE ,PARIS, P.118-119.

من الأمم على تعاقب الحضارات تراكم المعارف الإنسانية...»¹ إن ما تميز به الدرس الدلالي عند علماء الأصول هو التنوع والثراء، فعلى الباحث في هذا العلم أن لا يغفل جهود هؤلاء؛ بل نكاد نقول إن أي بحث دلالي ينبغي ألا يستغني فيه عما قدمه الأصوليون؛ لأن لهم فضل السبق في ذلك.

2-2- اعتبارية الدليل اللساني:

تعد العلاقة بين الدال والمدلول من القضايا التي شغلت كثيرا المناطق، واللغويين والأصوليين قديما وحديثا، فانقسم الباحثون حيالها إلى فريقين: فريق يرى أن هناك مناسبة طبيعية بين الدال والمدلول، وفريق يرى أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتبارية (arbitraire) غير معلة. وإذا كانت قضية العلاقة بين الدال والمدلول حظيت باهتمام الفلاسفة، فإنها لقيت أيضا اهتماما كبيرا من قبل الأصوليين، فقد تناولوها بالبحث من خلال دراستهم نشأة اللغة؛ حيث تعددت الآراء حول نشأتها، إلا أن جمهور المحققين من الأصوليين اعترفوا بجواز هذه الآراء، ولكنهم توقفوا عن الجزم بأي واحد منها² ولا نريد الخوض في كل هذه الآراء؛ لأن الخوض فيها كما قال الغزالي: «فضول لا أصل له»³ ولكن الشيء الذي يهمنا هو: هل العلاقة بين الدال والمدلول هي علاقة طبيعية أم لا؟

أ- أنصار القول بالمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول: يعزو كثير من الأصوليين هذا الرأي إلى المعتزلة، الذين يرون أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية موجبة لدلالته عليه فلا يحتاج إلى الوضع، وقال صاحب التقرير والتحجير: «وقد ذكر القراني (ت 684 هـ) أنه حكى أن بعضهم كان يدعي أنه يعلم المسميات من الأسماء فقليل له ما مسمى أذغاغ...» فقال أجد فيه ييسا شديدا وأراه اسم الحجر⁴ وهذا القول نفسه نجده عند السيوطي في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها): «إن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للوضع على أن يضع وكان بعض من يرى رأيه يقول: إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فستل ما مسمى أذغاغ وهو بالفارسية (الحجر) فقال: أجد فيه ييسا شديدا وأراه الحجر»⁵ ونفهم من خلال هذين التعريفين أن المناسبة الطبيعية وحدها كافية؛ لأن يكون الدال يدل على المعنى، لكن شريطة اعتماد الوضع أي تخصيص الدال بمدلول معين؛ لأن الدوال قائمة بالوضع مقام مدلولاتها، وهذا يقتضي تقدم المواضع على الكلام.

¹ بوفاتح عبد العليم (2006) "المباحث الدلالية عند علماء الأصول في ضوء الدراسات الحديثة" مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 5،

مارس.ص.44

² الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص.243.

³ الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (1971)، المستصفي من علم الأصول، تح: محمد مصطفى أبو العلا، شركة الطباعة الفنية المتحدة: ص.261.

⁴ ابن همام، ابن أمير الحاج الحلبي، (1999) التقرير والتحجير على التحرير في أصول الفقه، ج1، ط.1، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، ص.74

** أذغاغ بالأمازيغية يعني أيضا الحجر.

⁵ السيوطي، عبد الرحمان جلال الدين، (1986) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، تح: محمد أحمد جاد المولى بيك وزميله المكتبة العصرية، بيروت، ص.37.

ولم يقتصر أمر المناسبة الطبيعية بين الدال ومدلوله على صفات الحروف؛ بل يشمل كذلك الهيئات التي تتركب بها المتتاليات الصوتية، فنجد الشوكاني من المتأخرين ينافح عن هذا الرأي قائلاً: « لو لم يكن بين الاسم والمسميات مناسبة بوجه ما لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً بدون مرجح وإن كان بينهما مناسبة تثبت المطلوب»¹ أي أن المناسبة الطبيعية موجبة لدلالة المتتالية الصوتية على مفهوم معين. وهذا الطرح نجده في أقوال اللغويين الغربيين أمثال هومبلد القائلين بالمناسبة الطبيعية بين الدال ومدلوله؛ حيث: « تختار اللغة في تسميتها للأشياء أصواتاً تترك انطباعاً في الأذن يشبه أثر الشيء في الذهن»² وهذا الرأي نفسه ما ذهب إليه جيسبيرسن Jesspersen؛ حين أكد المناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول؛ إذ يرى أنه « من العبث الادعاء بأن معاني كل الكلمات في كل العصور، وفي كل اللغات تتطابق مع أصواتها طالما أن لكل صوت معنى محدد من البداية وأن هناك نوعاً من الرمزية الصوتية وتحديد الأصوات التي يمكن أن تعبر عنها»³ وعليه، فإن كل من هومبلد و جيسبيرسن يريان أن المناسبة الطبيعية بين الدوال ومدلولاتها. ثم نرجع على الرأي الثاني الذي يقول بالاعتباطية.

ب- الرأي الثاني: أنصار اعتباطية الدال والمدلول:

يرى جمهور الأصوليين أن العلاقة بين الدال والمدلول هي علاقة اعتباطية؛ أي أنه لا توجد علاقة سببية معللة بين المتتالية الصوتية وبين المفهوم الذي تحمله، وهذا ما ذهب إليه الآمدي حين خصص في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام» مجالا واسعا، تناول من خلاله ما يصطلح على تسميته في الدرس الدلالي الحديث بأنماط العلامة اللسانية من خلال البناء الصوري لها وبنائها المفهومي، كما قدم تحليلاً وافياً لقضية آثارها الدرس اللساني الحديث على يد اللساني دي سوسير ونعني بها اعتباطية العلامة اللسانية. والآمدي في كتابه السالف الذكر في مبحث (اللغات وطرق معرفتها) تناول قضية علاقة الدال بمدلوله، أو الاسم بمسماه؛ إذ عارض ما ذهبت إليه المعتزلة ومن ذهب مذهبهم من العلماء ورأى أن حججهم ضعيفة، ذلك أن الوضع الأول لما ربط اللفظ بمعناه كان يمكن أن يختار لفظاً آخر أو نقيضه بدليل وجود المشترك اللفظي في اللغة فلا مناسبة إذاً بين الدال والمدلول، وإنما اتصل الدال بمدلوله لغرض من الأغراض المخصوصة وليس لعل ذاتية. يقول الآمدي موضحاً ذلك: « فإننا نعلم أن الواضع في ابتداء الوضع، لو وضع لفظ الوجود على العدم والعدم على الوجود واسم كل ضد على مقابله لما كان ممتنعاً كيف وقد وضع ذلك كما في اسم الجون والقرء، ونحوه والاسم الواحد لا يكون مناسباً لطبيعة الشيء ولعدمه»⁴

يقرر الآمدي هنا أن العلاقة التي يعقدها الواضع بين الدال والمدلول لا تتحدد وفق علة عقلية؛ بل تتحدد بينهما بإرادة الواضع، والدافع إلى الوضع هو حاجات الإنسان المتعددة والتفكير في اتخاذ وسيلة تلبي أغراضه، فاهتدى إلى اللغة، يقول

¹ الشوكاني، محمد بن علي، (2003) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: محمد صبحي حسن حلاق، ط.2 دار ابن كثير: ، ص.74.

² جورج مونان، (1989) علم اللغة في القرن العشرين، تر: نجيب عزوي، مؤسسة الوحدة: ، ص.72.

³ جورج مونان، (1989) علم اللغة في القرن العشرين، ص.72.

⁴ الآمدي، سيف الدين محمد بن علي، (1981)، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، تح: عبد الرزاق عفيفي، ط.1، المكتب الإسلامي، بيروت: ص.73.

الفخر الرازي: « السبب في وضع الألفاظ أن الإنسان وحده لا يستقل بجميع حاجاته، بل لابد من التعاون، ولا تعاون إلا بالتعارف ولا تعارف إلا بأسباب كحركات أو إشارات أو نقوش أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصد وأيسرها وأفيدها وأعمها الألفاظ»¹

وقول الجمهور باعتبارية الدلالة اللسانية ناشئ من رفضهم القول بالمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول، بحجة أن الطبيعة لا تملك حرية الاختيار. ويرى الرازي أيضا أنه لو كانت علاقة الدال والمدلول علاقة عقلية لتكلم الناس كلهم لغة واحدة لا تختلف باختلاف أجناسهم وأقاليمهم، ولكن اختلاف اللغات واتحاد المدلولات دليل على اعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول؛ حيث قال الفخر الرازي: « إن دلالة الألفاظ لو كانت ذاتية لما اختلفت باختلاف النواحي والأمم ولا اهتدى كل إنسان إلى كل لغة»² فالفخر الرازي ينكر تحكم الأقاليم في اللغات واختلاف اللغات دليل على بطلان القول بالمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول، ولو كانت العكس لكانت هناك لغة واحدة. أما القاضي عضد الملة والدين (ت756هـ) فإنه يجعل من التضاد والتناقض في اللغة مرتكزا لرفض القول بالمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول، وفي الوقت نفسه يستدل بوجودهما في الحدث اللساني على القول باعتبارية الدليل اللساني؛ حيث يرى: « أنه يصح وضع كل لفظ لكل معنى حتى لنقيض ما قد وضع له وضده فإنه لو فرض ذلك لم يلزم عنه محال لذاته بل ذلك معلوم الوقوع " كالقرء" للطهر والحيض وهما نقيضان و"الجون للأسود والأبيض وهما ضدان، ولو كانت الدلالة لمناسبة ذاتية لما كان كذلك»³ يستند القاضي عضد الملة والدين على التضاد لرفض القول بالمناسبة بين الدال والمدلول، ويرى أن السمة الاعتبارية هي السمة الشاملة للدلالة اللسانية إلا أن الشريف الجرجاني يرى أن الاعتبارية هي السمة البارزة، لكنه يرى أن الكلمات التي وضعت باعتبار المناسبة قليلة في اللغة الواحدة؛ حيث يقول: « لا يخفى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتراكيب يتأتى في بعض الكلمات وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة، فالظاهر أنه متعذر فما الظن باعتباره في جميع كلمات اللغة»⁴

فالشريف الجرجاني يحصر فكرة القول بالمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول في حدودها الضيقة، فالألفاظ التي تتمثل فيها المناسبة ضيقة جدا مقارنة بمجموع كلمات اللغة الواحدة، ويعد ابن القيم من الأصوليين الذين اهتموا وتكلموا في هذه المسألة كلاما مستفيضا في رده على المتكلمين الذين قالوا بأن الاسم هو المسمى، وعليه فاسم الله هو ذاته، وقد انطلق في ذلك من لفظ " زيد" وما يدل عليه قائلا: « اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال مثلا له حقيقة متميزة متحصلة فاستحق أن يوضع له لفظ يدل عليه، لأنه شيء موجود في اللسان مسموع بالأذان... واللفظ المؤلف من " الزاي والياء والدال" عبارة عن الشخص الموجود في الأعيان والأذهان وهو المسمى والمعنى واللفظ الدال عليه " الذي هو: الزاي والياء والدال" هو الاسم فقد بان لك أن الاسم في أصل الوضع ليس هو المسمى، ولهذا تقول سميت هذا الشخص

¹ الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، المحصول في علم أصول الفقه، ج1، ص.246.

² الفخر الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ص.246 .

³ عضد الدين الأيجي، عبد الرحمن بن أحمد، (د.ت)، شرح القاضي عضد الملة والدين لمختصر المنتهى الأصولي، ط.2، دار الكتب العلمية، بيروت: ص.192-193.

⁴ الجرجاني، التعريفات، ج1، ص193

بهذا الاسم، كما تقول: حليته بهذه الحلية والحلية غير المحلى فكذلك الاسم غير المسمى¹» لقد ذكر ابن القيم أن الاسم غير المسمى أي الدال غير المدلول، وقال بأن لقد زيد هو الدال له لفظ يدل عليه وهو كلمة اسم ثم قال بأن الدال زيد له مدلوله وهو الشخص الموجود في الأعيان والأذهان وهو المسمى أو المعنى. ويقول في موضع آخر من الكتاب نفسه: «فقد ظهر الفرق بين الاسم والمسمى وبقي ها هنا التسمية وهي عبارة عن فعل المسمى ووضعه الاسم للمسمى، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلى [...] فهنا ثلاث حقائق كما قال ابن القيم: "اسم، ومسمى وتسمية، كحلية ومحلى وتحلية وعلامة ومعلم وتعليم..."²

وهكذا يوضح ابن القيم أن هناك عدة حقائق في هذه القضية، وقد استعمل مصطلحات تناسب الطريقة التي يريد بها في الرد على من أنكروا ذلك، فنجد أنه يستعمل ألفاظ الاسم والتحلية والتعليم للتعبير عن الدال، ويستعمل ألفاظ المسمى والمحلى والمعلم للتعبير عن المدلول. ويستعمل التسمية أو الحلية أو العلامة للتعبير عما يجمع بينهما، وهو الدليل، وهي مصطلحات حديثة في لفظها ومفهومها.

وهذه العلاقة الاعتبارية بين الدال والمدلول التي قال بها جمهور الأصوليين تعد إحدى ميزتي الدليل اللساني عند سوسير: «فهو يرى أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتبارية ويمثل على ذلك بفكرة أخت لا ترتبط بأية علاقة داخلية بتوالي الأصوات s-Ö-r والتي تضطلع بوظيفة الدال في اللغة»³ فسوسير يرى أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة غير معللة، وهي خاضعة لإرادة المتكلم التي تقوم بوضع الدال وهذا المفهوم قرره جمهور الأصوليين ونجده عند سوسير وغيره من اللسانيين المحدثين؛ إذ عد سوسير اللسان نظاما من الأدلة، «والدليل ليس شيئا يأخذ مكان شيء آخر ولكنه علاقة وصلة بين شيئين، فالدليل اللساني يجمع بين المفهوم والصورة الصوتية أي بين دال ومدلول»⁴ مع اعتقاد سوسير الجازم باعتبارية الدليل اللساني، فإنه يرى من الممكن الاعتراض على هذا المبدأ بأمرين أولها وجود بعض الكلمات التي تدل على المحاكاة onomatopée وهي الكلمات المحاكية للطبيعة، فهذا النوع من الكلمات يكون دليلا على أن اختيار الدال ليس اعتباريا دائما «ونؤكد أن تلك الكلمات ليست عناصر حيوية في النظام اللساني ثم إن عددها أقل بكثير مما نعتقده»⁵ وقول سوسير يلتقي مع رد الشريف الجرجاني الذي سقناه سابقا حين حصر فكرة القول بالمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول في حدود ضيقة جدا، ويستأنف سوسير قوله: «ويعترض على الاعتبارية التي يحصرها في ألفاظ التعجب والانفعال التي لا نرى فيها وجود علاقة ثابتة بين الدال والمدلول»⁶

يتبين لنا من خلال هذين القولين إن سوسير يعتبر أن الاعتبارية متفاوتة، فهناك الشق الأكبر من الكلمات يتمثل الاعتبارية فيها تمثلا تاما والشق الأصغر، يشمل فقط ألفاظ التعجب والانفعال وهذا القسم ثانوي وعرضي عند سوسير،

¹ ابن قيم الجوزية، (د.ت)، بدائع الفوائد، ج.1، دار الكتاب العربي، بيروت: ص.14-15.

² المرجع نفسه، ج.1، ص.15.

³ De Saussure Ferdinand: Cours de linguistique générale, P 105

⁴ GUILIO.C.LEPCHY, LA linguistique structural, PETIT BIBLIOTHEQUE, PARIS P 50

⁵ De Saussure Ferdinand: Cours de linguistique générale, P105

⁶ Ibid. P 105.

وقد أيد كثير من اللسانيين المحدثين مبدأ اعتباطية الدليل اللساني الذي قال به سوسير، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر ماريو باي Mario Pei الذي يرى « لو لم يكن الرمز اللغوي عشوائياً (اعتباطياً) كما وصفه دي سوسير، وكانت هناك صلة حقيقية بين الاسم وكنه الشيء المسمى، إذن لتحدثت شعوب العالم كله بلغة واحدة مادام لكل شيء رمز واحد يعبر تعبيراً كاملاً عن كنه هذا الشيء»¹ ومن المؤيدين لمبدأ الاعتباطية اللغوية ستيفان أولمان Stephen Ullmann الذي يرى أن هناك شيئين يعارضان القول بالمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول الشيء الأول يتمثل في تنوع الكلمات واختلافها في اللغات المختلفة، والثاني يتبلور في الحقائق التاريخية فلو كانت معاني الكلمات كافية في أصواتها لما أمكن أن تتغير هذه الكلمات في لفظها ومدلولها تغييراً يستحيل ربطه بالوضع الأصلي لها.²

إن ما قدمه كل من ماريو باي واستيفين أولمان للتمثيل على الاعتباطية ورفض المناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول يتطابق تماماً مع ما ذهب إليه الأصوليين، فإننا لا نجاوز الحقيقة إن الأصالة لعلماء الأصول وليس لسوسير وأتباعه رغم اعترافنا بجهودهم في الدرس اللغوي الحديث، ثم تقعيدهم لهذه الأصول، ذلك أن جذورها ممتدة وبعمق في تاريخ الدرس الأصولي.

خاتمة:

ليس من المبالغة في شيء إذا جزمنا أن الأصوليين قد نظروا إلى العلامة اللسانية نظرة علمية بينة المعالم، وقد أسهمت آراؤهم في بلورة مفاهيم لسانية لم نطلع عليها إلا في المدارس اللسانية الغربية مع أنها وردت بارزة في مظان تراثنا المعرفي، وتحمل طابع الشمولية في التنظير للسان البشري ويكفي أن نقارب حديث الأصوليين في مبدأ اعتباطية الدليل اللساني، وما انتهى إليه علماء اللسان المحدثين وفي مقدمتهم اللساني السويسري فردناند دي سوسير ومن سار على شاكلته، ومجمل المباحث التي أثارها الدرس اللساني الحديث لها وجود في الدرس الأصولي بدءاً بالعلامة اللسانية وغير اللسانية، وما تعلق بها من مباحث كطبيعة العلاقة الدلالية بين وجهي العلامة، وكذلك بالنسبة لأقسام الدلالة وأنواعها، وكل هذا ينم على غزارة التفكير المعرفي لدى علماء الأصول، وهذا يعطي لنا الشرعية بقراءة هذا الزخم الفكري قراءة عصرية جديدة تأخذ في اعتبارها المنطلقات الفكرية للاهتمام اللساني والدلالي الحديث، ذلك لربط الماضي بالحاضر في توأمة منهجية دقيقة.

– المدخل الأساس نحو تحيين الإرث المعرفي العربي من خلال استيعابه ضمن رؤى جديدة تمنحه أبعاداً أخرى من خلال إدراجه ضمن حيز زمني جديد، واستيعاب جهود الأقدمين عامة والأصوليين خاصة في ميدان المعرفة اللسانية، لتكون قادرة على إنتاج قيم تجيب عن أسئلة راهنة.

¹ ماريو باي، (د.ت) لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها، تر: صلاح العربي، الجامعة الأمريكية، القاهرة: ، ص.21.

² ينظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص.73.

- المهم هو تحقيق الصحة والصواب والجدّة والعمق في الدراسات اللغوية عند الأصوليين ولا سيما ذلك الجانب الدلالي، وليس البحث عن التطابق التام مع ما أنتجته اللسانيات الغربية لكونها نتاج حلقات بحث وندوات ومؤتمرات، واستغلال كل ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة، والاستفادة مما أنتجه الفكر الإنساني عبر أطواره المختلفة. ومن هنا اختلف الوضع بين ما أنتجه الأصوليون في دراساتهم الدلالة اللسانية، لتأسيس أحكام فقهية وخدمة هذا الدين الإسلامي الحنيف، وما أنتجته اللسانيات الحديثة. وقولنا هذا نفي لإمكانية التطابق التام أما التشابه فهو حاصل في جوانب مختلفة.

- ضرورة تجنب الأحكام المطلقة التي تقول بالتطابق التام بين علماء الأصول، واللسانيين المحدثين أو الآراء التي تقول بتفوق الأصوليين على اللسانيين المحدثين في كل جوانب الدراسة اللغوية والدلالية خاصة. والأقرب إلى الصواب هو وضع أفكار الأصوليين في سياقها الفكري والعقدي، والفقهية، والزمني علما أنه كلما اختلفت هذه المعطيات اختلفت النتائج.

هذه من جملة النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث، وما هي إلا محاولة منا لقراءة تراثنا العربي عند علماء الأصول. فإن أخطأنا فمن نفسنا ومن الشيطان، وإن أصبنا فمن الله عز وجل لا محالة، ذلك هو المراد.

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

- 1- ابن قيم الجوزية، (د.ت) بدائع الفوائد، ج.1، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 2- ابن منظور، جمال الدين، (1988) علق عليه: علي شيري، ج.2، ط.1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 3- ابن همام، ابن أمير الحاج الحلبي، (1999) التقرير والتحجير على التحرير في أصول الفقه، ج.1، ط.1، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت.
- 4- أحمد بن فارس بن زكريا، (1979) مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج.2، دار الفكر، بيروت.
- 5- الأسنوي، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم، (1982) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، ج.2، عالم الكتب، بيروت.
- 6- الأصفهاني أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن، (1986) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، ط.1، تح: محمد مظهر بقاء، ط.1، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة.
- 7- الآمدي، سيف الدين محمد بن علي، (1981) الإحكام في أصول الأحكام، ج.1، تح: عبد الرزاق عفيفي، ط.1، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 8- التهانوي، محمد علي بن علي، (1963) كشاف اصطلاحات الفنون، ج.2، مطبعة المؤسسة العامة، القاهرة.
- 9- الجرجاني علي بن محمد الشريف، (1983) التعريفات، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 10- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، (1981) المحصول في علم أصول الفقه، ج.1، تح: طه جابر العلواني، ط.1، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 11- السيوطي، عبد الرحمان جلال الدين، (1986) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج.1، تح: محمد أحمد جاد المولى بيك وزميله المكتبة العصرية، بيروت.

- 12- الشوكاني، محمد بن علي، (2003) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تح: محمد صبحي حسن حلاق، ط.2 دار ابن كثير.
- 13- العبيدان موسى بن مصطفى، (2002) دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط.1، دار الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا.
- 14- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (1971) المستصفي من علم الأصول، تح: محمد مصطفى أبو العلا، شركة الطباعة الفنية المتحدة.
- 15- القراني، شهاب الدين أحمد بن إدريس، (1973) شرح تنقيح الفصول، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ج2، مكتبة الكليات الأزهرية، بيروت.
- 16- الكفوي، (1992) الكليات، تح: عدنان درويش، ط.1 مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 17- المقدسي، موفق الدين عبد الله، (1981) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، راجعه وأعد فهرسه: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي، لبنان.
- 18- أولمان ستيفن، (1988) دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشر، مكتبة الشباب، المنيرة.
- 19- بوفاتح عبد العليم، (2006) "المباحث الدلالية عند علماء الأصول في ضوء الدراسات الحديثة" مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 5، مارس.
- 20- جورج موانان، (1989) علم اللغة في القرن العشرين، تر: نجيب عزوي، مؤسسة الوحدة.
- 21- جون لاينز، (1980) في علم الدلالة، تر: مجيد عبد الحميد الماشطة وزميله، كلية الآداب، جامعة البصرة.
- 22- سعد بن مقبل بن عيسى العنزي، (2005) دلالة السياق عند الأصوليين، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور حمزة بن حسين الفعر قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى.
- 23- عضد الدين الأيجي، (د.ت) عبد الرحمن بن أحمد، شرح القاضي عضد الملة والدين لمختصر المنتهى الأصولي، ط.2، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 24- قاسم سيزا وآخرون، (د.ت) مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات ودراسات، ط.2، شركة دار إلياس العصرية، القاهرة.
- 25- ماريو باي، (د.ت) لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها، تر: صلاح العربي، الجامعة الأمريكية، القاهرة.
- 26- محمد محمد يونس علي، (2006) علم التخاطب الإسلامي، ط.2 دار المدار الإسلامي، بيروت.
- 27- موريس أبو ناضر (1982) "مدخل إلى علم الدلالة الألسني"، مجلة الفكر العربي، عدد 18-19.
- 28- مبارك حنون، (1987) دروس في السيميائيات، ط.1، دار تونقال، المغرب.
- ثانيا باللغة الأجنبية:

29- De Saussure Ferdinand: (2002 Cours de linguistique générale, Ed. Talantikit, Bejaïa, .

30- CHISS(J.L) FILLIOLET.D.MANGENEAU, initiation à la problématique, TOME.1,LIBRAIRE HACHITTE ,PARIS.

31-GUILIO.C.LEPCHY,LA linguistique structural, PETIT BIBLIOTHEQUE,PARIS.